إعلان الأردن بشأن الدّمج والتّنوّع في التّعليم

لقد التزمت حكومة المملكة الأردنيّة الهاشميّة، وجميع شركائها الوطنيين والدّوليين في التّنمية، بتحقيق الهدف الرابع من أهداف التّنمية المستدامة (SDG4) بحلول عام 2030، والذي يرمي إلى **"ضمان تعليم نوعي دامج ومنصف، يعزز فرص التّعلم مدى الحياة للجميع"**، بقيادة أفراد وجماعات من خلال الالتزامات الوطنية والدّولية الرّئيسيّة:

- دستور المملكة الأردنية الهاشمية عام (1952).
- اتفاقية اليونيسكو لمناهضة التمييز في التعليم عام (1960).
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام (1989).
- قانون التعليم عام (1994).
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام (2007).
- قانون وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام (2017).
- الخطة الاستراتيجية للتعليم (2018-2025).
- الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020-2030).

من أكثر الجوانب التي يُعنى بها التعليم الدامج ويؤثّر بها بفاعلية هي تطوير مخرجات التّعلم، والحد من التّوجهات والسّلوكيات التي تعكس تمييزًا، والاهتمام بما يتعلق بصحّة ورفاهيّة جميع المتعلمين، وضمان توافر الأماكن والحق في التعليم للجميع؛

الالتزام بالتّنفيذ

نحن، الممثلين والمسؤولين في وزارة التّربية والتّعليم والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وشركاء التّنمية، والأطراف المعنية الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية، نكرر من جديد التزامنا بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة **"لضمان تعليم نوعي دامج ومنصف، يعزز فرص التّعلم مدى الحياة للجميع".**

ونحن، نلتزم بطيّه بالمناصرة والعمل معاً لوضع **دمج وتنوع المتعلمين في صميم التّعليم فيما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 و استجابة "لأجندة تحويل التعليم"**، وبشكل خاص نحو:

1. تعزيز النظام لتحقيق المزيد من الدّمج والتّنوع في التّعليم، بما في ذلك المجالات الرئيسية للسياسة، والتخطيط، والمتابعة وتنمية القدرات.

2. مواءمة الأطر التّشريعيّة مع الالتزامات الوطنيّة والدوليّة تجاه الدّمج والتّنوع في التّعليم، وتنفيذ القوانين والاستراتيجيات الموضوعة.

3. زيادة عمليّة جمع البيانات بشأن الدّمج، والوصول إليها لتعزيز التّخطيط والتّطبيق القائم على الأدلة.

4. المزيد من التّمويل المُنصف، والفاعل والمبتكر، والبرامج المُستدامة نحو تحقيق المزيد من الدّمج والتنوع في التّعليم.

5. تنمية القدرات بشكل منهجي، ومرتبط بمعايير التّطوير المهني، لجميع الكيانات والأطراف المعنيّة نحو الدّمج والتّنوع في التّعليم، في المدارس والمجتمعات المحلية الأردنية، وعلى وجه الخصوص دمج الإعاقة.

6. إزالة الحواجز المسبّبة للإقصاء من قطاع التّعليم ومن نظامه الدّاخلي، وإدراج الدّمج في العمليّات الإدارية القائمة في داخل قطاع التعليم، على سبيل المثال في التّقييم والإشراف.

7. تطوير بيئات تعليمية تمكينية، وآمنة ويمكن الوصول إليها، ودعم الأنظمة على المستوى المركزي، وعلى مستوى مديريات التربية في الميدان والمدرسي لجميع الأطفال، مع التركيز بصفة خاصة على الأطفال المعرضين للإقصاء من التّعليم ومن داخل نظامه.

8. تنسيق مناصرة الأنشطة / المشروعات لتحقيق المزيد من الدّمج والتّنوع في التّعليم، وذلك من خلال التّعريف الموضّح أدناه، وشمول مجموعات الأطفال العشرة في تخطيط وتنفيذ البرامج.

9. تمكين المتعلّمين، وأولياء الأمور، والمعلّمين، ومديري المدارس، والمسؤولين التّربويين، بشأن تعزيز وتنفيذ ومتابعة التعليم المناسب، وتحسين آفاق التوظيف وإيجاد العمل في المستقبل، وتعزيز الابتكار والقيادة في التعليم بما يتماشى مع الالتزامات الوطنيّة والدوليّة.

تعريف الدّمج والّتنوع في الّتعليم

عبر سلسلة من ورش العمل الفنيّة التي تمّ تنفيذها خلال عام 2021، اتفق كبار المسؤولين في وزارة التربية والتعليم، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وشركاء التّنمية على التّعريف التالي للدّمج والتّنوع في التّعليم في المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

حظي تعريف الدّمج والتّنوع في التّعليم ومجموعات الأطفال العشرة الأكثر عُرضة للإقصاء من التّعليم ومن داخل نظامه، بتأييد كل من صاحب السمو الملكي الأمير مرعد بن رعد بن زيد الحسين، رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومعالي الأستاذ الدكتور وجيه عويس، وزير التّربية والتّعليم، وبناء عليه تم إقرار التّعريف في 20 نيسان 2022.

وضع الأنظمة والإرادة السّياسيّة والالتزامات الصّادرة عن جميع الشّركاء والأطراف المعنيّة الرّئيسة موضع التّنفيذ، لضمان حصول جميع الطلبة بغض النظر عن النوع الاجتماعي، والقدرات، والإعاقات، والخلفيات والظروف، على فرص متساوية للتعليم النوعي في أوطانهم أو في المجتمعات المضيفة التي يعيشون فيها، في إطار بيئات التعلم التي تراعي التنوع وتدعم مشاركتهم وإنجازاتهم نحو الوصول إلى إمكاناتهم الاجتماعية والعاطفية والجسدية والمعرفية الكاملة.

الوصول:

الترحيب في جميع الطلبة سواء في المدارس القريبة منهم أو في مدارس المناطق المجاورة، وتسجيلهم للالتحاق بصفوف منتظمة مناسبة لأعمارهم ودعمهم للتّعلم والمساهمة والمشاركة في الأنشطة المدرسيّة وتلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية.

البيئة:

تطوير وتعزيز المدارس والصفوف المدرسية وبيئات التعلم الافتراضية والأنشطة بما يتوافق مع مبادئ التصميم العالمية بحيث يتم تمكين جميع الطلبة من الوصول إلى إمكاناتهم الفردية والجماعية الكاملة.

المشاركة:

الترحيب بجميع الطلبة ودعمهم للتعبير عن آرائهم والمشاركة في جميع الأنشطة المدرسية وتلبية احتياجاتهم المتنوعة وما لديهم من طاقات بطرق مستجيبة وتعكس القبول والاحترام.

الإدارة:

تمكين مسؤولي التربية والتعليم وإدارة المدرسة والمعلمين وموظفي المدرسة الآخرين من العمل بشكل فردي وجماعي من أجل تقديم الدعم لجميع الطلبة للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة وليكونوا افرادًا فاعلين في أسرهم ومجتمعاتهم والمجتمع الأوسع نطاقاً.

التطوير المهني:

توفير إمكانية الوصول إلى التطوير المهني ذات الصلة والجودة، قبل الخدمة وأثناءها والموجهة نحو زيادة الدمج والتنوع في التعليم، لجميع مسؤولي التربية والتعليم وإدارة المدرسة والمعلمين وغيرهم من موظفي المدرسة.

الالتزامات:

تلتزم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ووفقًا لهدف التنمية المستدامة رقم 4 "ضمان تعليم دامج جيّد ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالتوقيع على مشروع تطوير نظام تعليمي عالي الجودة وتعليمًا دامجًا ومنصفًا للجميع. وبصفتنا أطرافاً معنية رئيسة (وزارة التربية والتعليم الأردنية، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، و شركاء التطوير الدولية و المحلية، و الأطراف المعنية، و المنظّمات الغير حكومية) فإن المسألة لا تكمن فيما إذا كان يتعين علينا أن نمضي قُدُماً نحو تحقيق المزيد من الدمج والتنوع في التعليم، ولكن السؤال هو كيف نحقق ذلك.

10 مجموعات من الأطفال الأكثر عرضة للإقصاء من التعليم ومن داخل نظامه

لزيادة الدّمج والتّنوع في التّعليم، من المهم النظر في الأطفال المعرضين لخطر الاقصاء والتهميش في التّعليم. من خلال عملية التطوير لـ "خارطة الطريق نحو تنمية القدرات لتعزيز النظام"، تم تحديد قائمة شاملة من 10 مجموعات من الأطفال المعرضين للإقصاء والتهميش في التعليم في الأردن والاتفاق عليها من قبل الجهات المعنية بالتعليم. (مُدرجة هجائيًا بحسب اللغة الانجليزية)

1. الأطفال المتضررون من المخدرات وتعاطيها.
2. الأطفال الذين يعانون من عدم المساواة في النوع الاجتماعي.
3. الأطفال الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية، واللغوية، والاجتماعية.
4. الأطفال من الأسر فقيرة الدخل.
5. الأطفال الذين يعانون من التجاهل، والإهمال التام وسوء المعاملة، بمن فيهم الأيتام.
6. الأطفال الذين لا يتم تحفيزهم ودمجهم بشكل كافٍ (بمن فيهم الجيل الأول من المتعلمين والأطفال الذين لا تدعمهم أسرهم، وأولئك الذين يشار إليهم غالبًا "الموهوبين" و "المبدعين").
7. الأطفال ذوي الإعاقة [1].
8. الأطفال في دور الرعاية والتأهيل والأطفال المقيدون في حركتهم.
9. الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة (أي، أولئك المتسربين من المدرسة، والذين لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم الرسمي، والأطفال المتواجدين في الشوارع والأطفال العاملين).
10. الأطفال اللاجئون، والعائدون إلى أوطانهم، وغير المسجلين (أي أولئك الذين لم يتم تسجيلهم عند الولادة أو ربما تم تسجيلهم في بلد آخر).

تساعد القائمة الموضّحة أعلاه في تحديد مجموعات الأطفال المعرّضين للإقصاء في الأردن بشكل عام، غير أنه من الأفضل أيضاً النّظر هذه المجموعات، محليًا وفي المجتمعات المدرسية، حيث قد تختلف مجموعات الأطفال المُعرضين للإقصاء أو المُهمّشين من مجتمع إلى آخر، وذلك يتطلب تنفيذ التدخلات المطبقة بطريقة تشمل دمج مثل هؤلاء الأطفال بشكل أفضل، على أن تكون مصمّمة لتناسب احتياجات مجموعات محددة منهم في سياق مجتمع مدرسي معين.

---

1 تشمل أيضا الأطفال الذين لديهم صعوبات التّعلم على سبيل المثال

عندما يتم توسيع مفهوم "الدّمج والتّنوع في التّعليم" ليشمل مجموعات أخرى من الأطفال المعرّضين للإقصاء والتّهميش إلى جانب **الأطفال ذوي الإعاقة وأولئك الذين يعانون من صعوبات التعلم،** فمن المهم أن تستمر مستويات الاستثمار في **"دمج الإعاقة"** وفي النّظر في التّوسع في الموارد بحسب ما تقتضي الحاجة في مختلف المناطق الجغرافية.

نؤكّد الالتزامات الثّمانية الموضّحة أعلاه، ونؤكّد دعمنا لتعريف الدّمج والتّنوع في التّعليم، ونُقر بمجموعات الأطفال العشرة الأكثر عُرضة للإقصاء من التّعليم ومن داخل نظامه.

ومن خلال التزامنا المشترك، سنقوم بتنسيق جهودنا نحو تحقيق المزيد من الدّمج والتّنوع في التّعليم ونضمن أن ينعكس ذلك في جميع سياساتنا، وخططنا، وبرامجنا، ومشروعاتنا، ومبادراتنا.

عمّان، 26\6\2022

رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
صاحب السمو الملكي الأمير مرعد رعد زيد الحسين

وزير التربية والتعليم
معالي الدكتور وجيه عويس